

تداعيات تغير سعر صرف الدينار العراقي في تقلب قوته الشرائية للمدة (2004-2020)

The repercussions of changing the exchange rate of the Iraqi dinar in
the fluctuation of its purchasing power for the period (2004-2020)

أ.م. د. أحمد عباس عبدالله /المشرف
Dr. Ahmed Abbas Abdullah
ahmedabas67@uofallujah.edu.Iq

أحمد حقي اسماعيل /الباحث
Ahmed Haqqi Ismail Abid
cae.aha@uofallujah.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، قيمة العملة المحلية، معدل التضخم.

Keywords: Exchange rate, local currency value, inflation rate.

المستخلص

تناول هذا البحث تداعيات تغير سعر صرف الدينار العراقي في تقلب قوته الشرائية في الاقتصاد العراقي ويهدف هذا البحث الى دراسة تداعيات تغير سعر الصرف للدينار العراقي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)، ودراسة تقلب القوة الشرائية للعملة المحلية في الاقتصاد العراقي، إذ اظهرت نتائج الجانب النظري ان المدة (2004-2020) شهدت تحسناً واضحاً في سعر صرف الدينار العراقي فضلاً عن ذلك كان هنالك تلاشي للفرق بين السعرين الرسمي والموازي خلال مدة البحث بفعل اجراءات السياسة النقدية التي كانت تهدف الى تحسين قيمة الدينار واستقرار سعر صرفه عن طريق الاستقلالية التي منحت للبنك المركزي العراقي بقانون (56 لسنة 2004) استطاعت عن طريقه السلطة النقدية من انهاء تبعيتها للسياسة المالية واتباعها لنظام الصرف المعموم المدار الذي ساهم في الحفاظ على قيمة الدينار العراقي، وتوصل البحث الى عدد من الاستنتاجات لعل من أبرزها، ان سعر الصرف مسألة تخص السياسة النقدية، وإن المزاد العلني يعمل للسيطرة على عرض الكتلة النقدية ورفع قيمة العملة المحلية.

Abstract

This research dealt with the repercussions of changing the exchange rate of the Iraqi dinar in the fluctuation of its purchasing power in the Iraqi economy. Theoretical aspect The period (2004-2020) witnessed a clear improvement in the exchange rate of the Iraqi dinar. In addition, there was a fading of the difference between the official and parallel rates during the research period due to the monetary policy measures that were aimed at improving the value of the dinar and stabilizing its exchange rate through the independence that was granted The Central Bank of Iraq by Law (56 of 2004) through which the monetary authority was able to end its dependence on financial policy and its

adherence to the managed floating exchange system that contributed to preserving the value of the Iraqi dinar, and the research reached a number of conclusions, perhaps the most prominent of which is that the exchange rate is an issue of the monetary policy And that the public auction works to control the supply of the monetary mass and raise the value of the local currency.

المقدمة

يعد سعر الصرف (exchange rate) وتأثيره على قيمة العملة المحلية من المواضيع المهمة التي حظيت باهتمام العديد من الكتاب والباحثين من ذوي الاختصاصات بل وحتى شملت الرسائل والبحوث العلمية وقد اكتسب اهميته خلال العقود الاخيرة من القرن العشرين، إذ يعد سعر الصرف احد المتغيرات الاقتصادية الكلية، اذ تزايد اثر هذا المتغير على قيمة العملة المحلية في اطار حركه سريعة وغير مسبوقه في الاسواق المحلية، ويرتبط سعر الصرف بقيمة العملة المحلية ارتباطا وثيقا وان هذا الارتباط وهذا التأثير اصبح على قدر كبير من الاهمية بل ويشغل حيزا كبيرا من جهود المفكرين الاقتصاديين على مستوى العالم ومنها البلدان النامية، وبما ان سعر الصرف في العراق له دور كبير في التأثير على قيمة العملة المحلية لذلك يتطلب الأمر بالسعي الجاد الى البحث عن العوامل التي تساهم في عملية تحقيق استقرار قيمة العملة المحلية.

مشكلة البحث: ان جوهر مشكلة البحث تتمحور حول دراسة تداعيات تغير سعر صرف الدينار العراقي في تقلب قوته الشرائية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020) وما هي امكانية تنظيم العلاقة بينهما، فضلاً عن انعكاس هذا التأثير على دخول المواطنين وقدرتهم على شراء السلع والخدمات.

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية مفادها هناك علاقة معنوية سلبية بين تغيرات سعر صرف دينار العرقى وتقلب قوته الشرائية في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.

هدف البحث: يهدف البحث الى تحليل العلاقة بين تداعيات تغير سعر صرف الدينار العراقي وتقلب قوته الشرائية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020).

منهجية البحث: بغيت تحقيق اهداف البحث واختبار فرضياته فقد اعتمد البحث على اسلوب المنهج الوصفي والتحليلي في الاطار النظري لسعر الصرف وقيمة العملة.

المبحث الأول: التأصيل النظري والمفاهيمي لسعر صرف الدينار العراقي وقيمة العملة المحلية

1-1- مفهوم سعر الصرف EXCHANGE RATE CONCEPT: يعرف سعر الصرف بأكثر من تعريف تبعاً لوجه نظر الكتاب والباحثان من ذوي الاختصاص فقد عرف سعر الصرف بأنه: عبارة عن السعر النسبي (Relative price) لعملتين مختلفتين اي قيمة عملة دولة ما مقومه بعملة دولة اخرى، ويمكن النظر لسعر الصرف من زاويتين: الاولى عدد الوحدات من العملة الاجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة المحلية (سعر الصرف المحلي)، والثانية عدد الوحدات من العملة المحلية

اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية (سعر الصرف الاجنبي) (خليل، 1994: 1435). كذلك يعرف سعر الصرف على انه عدد من الوحدات النقدية التي تبدل به واحدة من عملة وطنية الى اخرى اجنبية، وهو بهذا الدور يمثل حلقة وصل بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصادات، وهو يربط بين اسعار السلع في الاقتصاد المحلي واسعارها في السوق العالمية، إذ ان السعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف (Rode, 2012: 122) بينما يرى الباحثان بأن سعر الصرف ما هو إلا قيمة عملة محلية مقومة بعدد من الوحدات من العملة الاجنبية كالدولار مثلاً وبالعكس.

1-1-2: انواع سعر الصرف exchange rate types: هناك العديد من انواع سعر الصرف والتي يمكن اجمالها بالآتي: (العنبي، 2019: 16):

1- سعر الصرف الاسمي Nominal exchange rate: هو سعر العملة الأجنبية بدلالة عدد وحدات من العملة المحلية أو بالعكس، إذ ان سعر الصرف الاسمي هو عبارة عن سعر بين عملتين والذي لا يأخذ بنظر الاعتبار قوتها الشرائية من السلع والخدمات ما بين البلدين، ويتغير سعر الصرف الاسمي يومياً وخلال ساعات اليوم الواحد أحياناً، وهذه التغيرات قد تكون ايجابية أو سلبية حسب ظروف العرض والطلب ونوع التوقعات المتشائمة أو المتفائلة، ويمكن التحكم بسعر الصرف الاسمي إذا حافظت السلطات النقدية على مستواه بين حدين من خلال التدخل (بيع وشراء العملات) في سوق الصرف وغالباً ما يكون التدخل من خلال منع التعامل بالنقد الأجنبي من خلال إجراءات إدارية للبنك المركزي، إلا وفق سعر صرف محدد قانونياً، وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى:

أ- سعر الصرف الرسمي: official exchange rate: وهو السعر المعمول به في المبادلات التجارية الرسمية وعادة الحكومية أو عندما ترغب الحكومة دعم أنشطة اقتصادية معينة في القطاع الخاص.

ب- سعر الصرف الموازي parallelexchange rate: هو السعر المتداول بالأسواق الموازية والخاضع لقوى العرض والطلب سواء كان عائماً من مدار من قبل السلطة النقدية.

2- سعر الصرف الحقيقي: Real exchange rate: إن أسعار الصرف الاسمية لا تعكس التغيرات التي تحصل في مستويات الأسعار في البلدين وبالتالي، فإن سعر الصرف الحقيقي يقوم بتعديل سعر الصرف الإسمي وفقاً للتغيرات في مستوى أسعار البلدان، وبالتالي فهو يقيس القوة الشرائية للسلع والخدمات المحلية مقابل السلع والخدمات الأجنبية (دانيلز وفانهوز، 2010: 67)

3- سعر الصرف الفعلي الاسمي: Nominal effective exchange rate: هو مقياس لمتوسط القيمة المرجح لعملة ما مقابل عملتين أو أكثر. حيث تم تطوير فكرة سعر الصرف الفعلي الاسمي لأول مرة من قبل: (Higgins & Hirsch) عام (1970)، الذين افترضوا أنها تمثل العلاقة الإجمالية الناشئة بين القيمة الفعلية للعملة المحلية المعبر عنها بمعامل معين والقيمة المجمعة لسلة العملات الأجنبية المعبر عنها بنفس المعامل، فضلاً عن اعمال كل من (Rhomborg & Artus) عام (1973)، إذ يقيس هذا المؤشر آثار تحركات سعر الصرف على قيمة سلة مختارة من العملات مقارنة مع فترة أساس محددة (الغالي، 2011: 29).

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: Therealeffective exchange: إن سعر الصرف الفعلي يعتمد على أسعار الصرف الحقيقية بدلاً من الأسعار الاسمية، وبالتالي يتطلب احتسابه توافر بيانات عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في البلدان ذات الاهتمام، بحيث يتم تحويل أسعار الصرف الاسمية إلى أسعار صرف حقيقية، ثم ترجيحها حسب الأوزان النسبية لحجم التجارة مع مختلف البلدان المعنية للتوصل إلى سعر الصرف الحقيقي الفعلي (دانيلز وفانهور، 2010 : 75).

3-1-1: نظريات سعر الصرف exchange rate theories: يشير الفكر الاقتصادي إلى وجود العديد من النظريات الخاصة بسعر الصرف المفسرة لاختلافات أسعار الصرف بين الدول وتغيرات قيمة العملة المحلية وهي كالاتي:

أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية: Theory of purchasing power parity: تنص هذه النظرية إلى أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل بلد في سوقها المحلية مع قوتها الشرائية في سوق بلد آخر وذلك بعد تحويلها إلى عملة ذلك البلد تبعاً لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل (صادق، 1997: 129)، إذ تفترض النظرية إهمال تكاليف المعاملات والاختلافات الضريبية والقيود المفروضة على التجارة، وبالتالي تعد السلع والخدمات المتجانسة التي يتم تداولها يجب أن يكون لها نفس السعر في البلدين بعد تحويل أسعارها إلى عملة مشتركة (دانيلز وفانهور، 2010: 89).

ثانياً: نظرية ميزان المدفوعات (نظرية الأرصدة): Theory balance of payments: يعود الفضل في وضع أساس هذه النظرية إلى الاقتصادي (جون مينارد كينز) إذ تعتمد هذه النظرية في التحليل على التغيرات التي تحدث في أرصدة ميزان المدفوعات، فإذا كان رصيد ميزان المدفوعات موجباً ($X > M$)، فهذا يعني زيادة في الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرفها، أما إذا كان رصيد ميزان المدفوعات سالباً ($X < M$)، فهذا يعني زيادة عرض العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض سعر صرفها، وفي حال تحقق ميزان المدفوعات توازناً، فهذا يعني حصول توازن، أي أن عرض العملة المحلية يساوي الطلب عليها وهذا يؤدي إلى بقاء سعر صرف العملة المحلية ثابت (العنبي، 2019 : 55).

1-2-2: التأطير النظري والمفاهيمي لقيمة العملة المحلية

1-2-1. مفهوم قيمة العملة: عُرِفَت قيمة العملة بأكثر من تعريف وهي كالاتي: يقصد بقيمة العملة قوتها الشرائية أي بمعنى كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها (شراؤها) بوحدة نقدية واحدة في مدة زمنية معينة (الشمري، 1988: 71). وتعرف أيضاً على إنها " قدرة النقود على أن تتبادل في السوق مقابل كمية محددة من السلع والخدمات، أي قوتها الشرائية " (عوض الله والغولي، 2003: 209).

2-2-1. آثار تغير قيمة العملة المحلية Effects of changing the value of the local currency: مما لا شك فيه أن تغير قيمة النقود تترك آثاراً اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة ويمكن توضيح هذه الآثار في النقاط الآتية (ياسين، 2012: 18):

أولاً: الآثار الاقتصادية Economic effects: وتشمل على ما يلي:

- 1- عدم قدرة النقود على القيام بوظائفها الأساسية (with its basic functions) بوصفها وسيطاً للتبادل ومعياراً للقيم على الوجه الأكمل.
- 2- ضعف التوجيه نحو الإنتاج الكبير (big production) والضروري للمجتمع.
- 3- اختلال المركز التعاقدى للمتعاقدين، فيلحق الضرر بالدائنين (creditors) عند انخفاض قيمة النقود
- 4- انخفاض مدخرات الدول والمؤسسات والأفراد لسبب أو لآخر.
- 5- توجه الاستثمار نحو المضاربة في أسواق العملات بدل الإنتاج مما يعيق التنمية (development) والنشاط الإنتاجي.

ثانياً: الآثار الاجتماعية Social effects: وتشمل هذه الآثار على ما يلي:

- 1- الصراع الاجتماعي (social conflict) وزيادة غنى الغني وفقير الفقير، وهذا يؤدي بدوره إلى القضاء على الطبقة الوسطى في المجتمع وزيادة الطبقة الفقيرة في الغالب إذ ان انخفاض قيمة النقود يعني زيادة تكاليف المعيشة بنفس النسبة، وهذا يقع على عاتق أصحاب الدخل المحدود؛ لأن التجار في الغالب يعيدون تحميله على طبقة المستهلكين (consumers).
 - 2 - انتشار الفساد بكافة أشكاله والجرائم الأخلاقية والسرقات والانحرافات الكثيرة فضلاً عن الجرائم الاقتصادية مثل المضاربة (speculation) والاحتكار (monopoly).
- ثالثاً: الآثار السياسية Political implications: أما ما يتعلق بالآثار السياسية فإن انخفاض قيمة النقود يؤدي الى انتشار الأزمات والتوترات السياسية بسبب ازدياد حاجة الناس وفقيرهم، وهذا الأمر ملاحظ في عالمنا المعاصر إذ إن كثيراً من الأزمات والاضطرابات السياسية مرتبطة بارتفاع الاسعار. إذ نجد في عالمنا المعاصر أمثلة للآثار السياسية لانخفاض قيمة النقود وما يؤدي إليه من أزمات واضطرابات سياسية، كما حصل في العراق نتيجة الحروب المتتالية.

المبحث الثاني: تحليل سعر صرف الدينار العراقي وقيمة العملة المحلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

2-1. تحليل سعر الصرف في الاقتصاد العراقي: شهد العراق بعد عام (2003) تغيرات كبيرة أدت إلى إحداث تغييراً واضحاً في مجال السياسات الاقتصادية لاسيما ما يتعلق بالسياسة النقدية وحصول البنك المركزي على استقلالته بموجب القانون رقم (56) لسنة (2004) وقد نص هذا القانون (على أن البنك المركزي يمثل السلطة الوحيدة المسؤولة في العراق لصياغة وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية دون تلقي تعليمات من الحكومة أو أي جهة أخرى)، سهل هذا القانون بانتهاج سياسة تتعامل من خلاله مع مجمل سياستها الاقتصادية الأخرى فضلاً عن ذلك انشاء نظام مالي متقدم من خلال الاستقرار في المستوى العام للأسعار ومن ثم المحافظة على سعر صرف العملة المحلية الذي يمكن من خلاله تحقيق الاستقرار والنمو في البلد (الجبوري، 2015: 89). ومن الإجراءات التي قام بها البنك المركزي في أواخر عام (2003) هي إنشاء مزاد يومي للنقد الاجنبي من خلال بيع وشراء العملة الأجنبية بهدف من خلاله وضع حد للتعددية الرسمية لأسعار الصرف في العراق وما لها من آثار على الاقتصاد العراقي، فضلاً عن ذلك

التخفيف من التقلبات في اسعار صرف الدينار العراقي في سوق العملات وكذلك التأثير على حجم السيولة، وان السبب الرئيس وراء تحول نافذة بيع العملة الى نافذة هو أن البنك المركزي وجد نفسه بائع للعملة الأجنبية ومعتمد في الحصول على العملة الأجنبية من مصدر وحيد من خلال عوائد النفط في اقتصاد يتسم بضعف وانخفاض مساهمة قطاعاته الانتاجية والخدمية الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي كالقطاع الصناعي والزراعي على عكس دول العالم إذ ان القطاع الخاص على سبيل المثال يمول نفسه بنفسه فضلا عن تنوع اقتصاداتها المختلفة أي أنها تكون مكتفية لتمويل احتياجاتها من خلال العملة الأجنبية عن طريق صادراتها، لذلك اتبعت السلطة النقدية نافذة بيع العملة الية للسيطرة على سعر الصرف والتحكم به، اي اصبحت نافذة بيع العملة المجال الملازم في تحديد سعر الصرف الذي تهدف اليه السياسة النقدية وتعتمده مثبتاً اسمها أو هدفا وسيطا بغية تحقيق هدفها النهائي في الحد من التضخم من أجل الحفاظ على الاستقرار النقدي في البلد، فمن خلال هذه النافذة يتم ضبط التضخم فعندما تقوم الموازنة بضخ دينار عراقي يقوم البنك المركزي ببيع الدولار وسحب الدينار من السوق والا سوف تنخفض قيمة الدينار العراقي أي إن النافذة اساسها ومضمونها ميكانيكية التعقيم (تعقيم الكم الهائل من الدينار)، (عبدالرحمن، 2019:257) والجدول (1) يبين تطور سعر الصرف في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.

جدول (1) تطور سعر صرف الدينار العراقي/الدولار في السوق الرسمي والموازي للمدة (2004-2020)

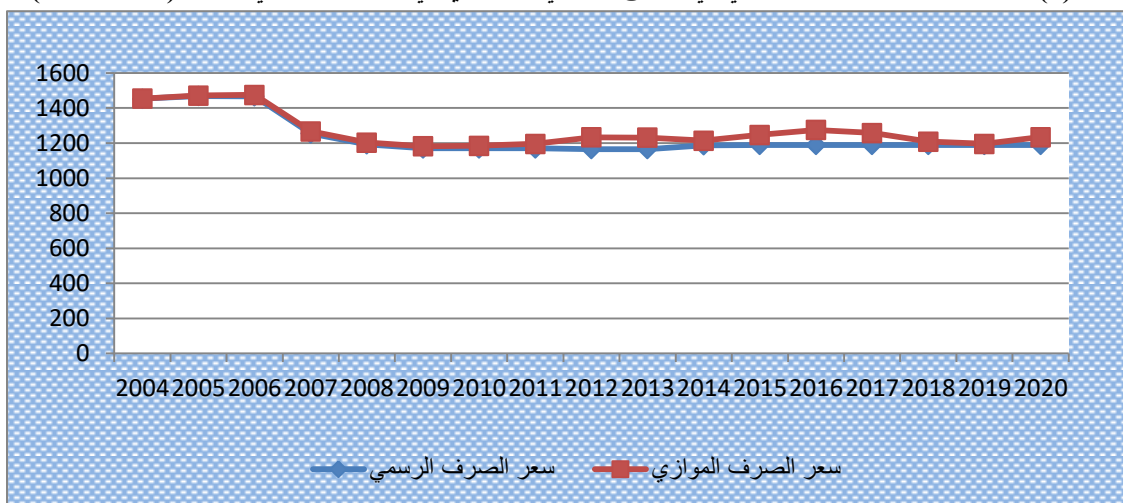
السنوات	سعر الصرف الرسمي	معدل التغير السنوي %	سعر الصرف الموازي	معدل التغير السنوي %
2004	1453	----	1454	----
2005	1469	1.10	1472	1.24
2006	1467	(0.14)	1475	0.20
2007	1255	(14.45)	1267	(14.10)
2008	1193	(4.94)	1203	(5.05)
2009	1170	(1.93)	1182	(1.75)
2010	1170	0	1185	0.25
2011	1170	0	1196	0.93
2012	1166	(0.342)	1233	3.09
2013	1166	0	1232	(0.08)
2014	1188	1.89	1214	(1.46)
2015	1190	0.17	1247	2.72
2016	1190	0	1275	2.25
2017	1190	0	1258	(1.33)
2018	1190	0	1209	(3.90)
2019	1190	0	1196	(1.08)
2020	1190	0	1234	3.18
معدل النمو المركب %		المتوسط %		
سعر الصرف الرسمي	(1.16)	معدل التغير السنوي لسعر الصرف الرسمي	(1.10)	
سعر الصرف الموازي	(1.02)	معدل التغير السنوي لسعر الصرف الموازي	(0.88)	

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على

- إصدارات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث اعداد مختلفة للسنوات (2004-2020).
- تم احتساب معدل التغير السنوي من قبل الباحث، القيم بين قوسين سالبة.

يتبين من بيانات الجدول (1) تطور سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار للمدة (2004-2020) فبلغ سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار (1453) دينار/دولار عام (2004) في السوق الرسمي، بينما في السوق الموازي بلغ (1454) دينار/دولار إذ يلاحظ ان سعر الصرف الرسمي والموازي متساوياً تقريباً، وبعد ذلك أخذ سعر الصرف بالارتفاع، إذ بلغ (1469) دينار/ دولار عام (2005) في السوق الرسمي وبمعدل تغير سنوي (1.10%)، وفي السوق الموازي بلغ (1472) دينار/دولار وبمعدل تغير سنوي (1.24%)، إلا ان هذا الارتفاع يعد طفيفاً نتيجة تدهور الاوضاع الامنية في تلك المدة، وشهد سعر الصرف عام (2006) انخفاضاً تجاه الدولار الامريكي ليصل الى (1467) دينار/دولار في السوق الرسمي وبمعدل تغير سنوي سالب (-0.14) وفي السوق الموازي (1475) دينار/دولار وبمعدل تغير سنوي (0.20)، في حين شهد سعر الصرف انخفاضاً متفاوتاً، إذ بلغ سعر صرف الرسمي (1170) دينار/دولار عام (2009) وبمعدل تغير سالب (-1.93%) مقابل (1182) دينار/دولار في السوق الموازي وهو اقل سعر صرف موازي خلال مدة البحث، بمعدل تغير سنوي سالب (-1.75%) ويعزى سبب هذا الانخفاض الى أن البنك المركزي عمل على رفع قيمة الدينار العراقي (كريم، 2010: 78)، أما في عامي (2012-2013) فقد بلغ سعر صرف الرسمي خلال هذين العامين (1166) دينار/دولاراً وهو اقل سعر صرف رسمي خلال مدة البحث مقابل (1232-1233) دينار/دولاراً على التوالي خلال هذين العامين في السوق الموازي، وان سبب التحسن في سعر الصرف خلال المدة (2004-2013) جاء نتيجة السياسة النقدية ودورها الهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فضلاً عن زيادة الاحتياطات الاجنبية لدى البنك المركزي الى ما يقارب (66.5) مليون دولاراً نهاية (2012) ليصل إلى نهاية عام (2013) الى (77743) مليون دولاراً، اذ يمثل غطاء لقيمة العملة العراقية، وأن بناء تلك الاحتياطات يعتمد بالدرجة الأساس على الإيرادات النفطية للحكومة والتي تمثل المصدر الوحيد للعملة الأجنبية (داغر وعاشور، 2014: 210). اما المدة ما بين عام (2014-2020) شهدت ارتفاعاً طفيفاً واستقرار سعر صرف الرسمي عند (1190) دينار/دولاراً، اما سعر الصرف الموازي شهد تذبذباً واضحاً (ارتفاعاً وانخفاضاً) خلال المدة نفسها، ويعزى ذلك للركود الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد العراقي نتيجة للأوضاع الامنية والاقتصادية والسياسية خلال هذه المدة، والشكل (2-1) يوضح تطور سعر الصرف الموازي والرسمي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020) بينما يوضح الشكل (1) يوضح معدل التغير لسعر الصرف الرسمي والموازي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020).

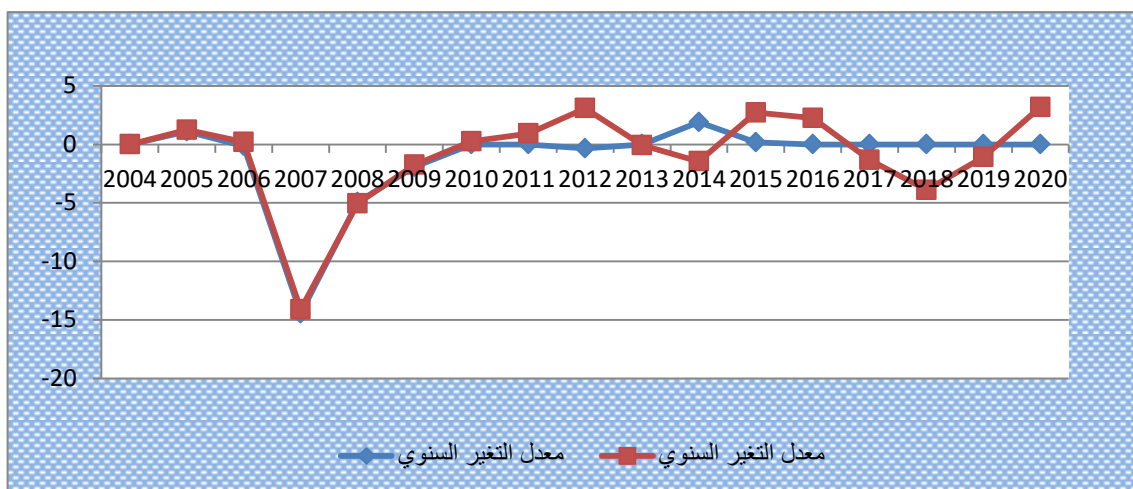
الشكل (1) تطور سعر صرف الدينار العراقي في السوق الرسمي والموازي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020).



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

بينما يوضح الشكل (2) معدل تغير سعر الصرف الرسمي والموازي بالنسبة للاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2020) إذ يلاحظ إن هناك تغيرات شهدتها سعر الصرف الرسمي والموازي ارتفاعاً وانخفاضاً طوال المدة المذكورة.

الشكل (2) معدل تغير سعر الصرف الرسمي والموازي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020).



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

2-2. تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي: يعد معدل التضخم من احدى المؤشرات الاقتصادية نتيجة الآثار الخطرة التي يتركها على النشاط الاقتصادي في أي مجتمع، ومن بين هذه الآثار هي انخفاض قيمة العملة المحلية، ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة وبعد ذلك انخفاض الادخار وبالتالي انخفاض حجم الاستثمار فضلاً عن ذلك يؤدي الى زيادة

الاستيرادات وانخفاض الصادرات بسبب انخفاض اسعار السلع المستوردة وارتفاع اسعار السلع المحلية، ومن ثم حدوث خلل في الميزان التجاري (الشكري، 2013:147)، ومعدل التضخم هو ظاهرة اقتصادية تنتج عن زيادة الطلب الفعال في الاقتصاد وارتفاع التكاليف الانتاجية وزيادة عرض النقد، ويتسبب في انخفاض القيمة الحقيقية للعملة بشكل مباشر فضلاً عن سوء توزيع الثروات بين افراد المجتمع وبما أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي، احادي الجانب يعتمد على الإيرادات النفطية بنسبة (95%) من إيرادات ميزانيته العامة، هذا الأمر جعل الاقتصاد سريع التأثير بالتغيرات الحاصلة في اسعار النفط العالمية، هذا من جانب ، ومن جانب اخر فقد انتقلت تلك الآثار على قرارات الافراد وفقدوا الثقة بالعملة المحلية (الخرجي، 2007:13)، والجدول (2-5) يوضح تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في العراق للمدة من (2004-2020).

جدول (2) تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 100=2012	معدل التضخم %
2004	26	
2005	35.6	36.92
2006	54.5	53.09
2007	71.4	31.01
2008	80.4	12.61
2009	87.2	8.46
2010	89.3	2.41
2011	94.3	5.60
2012	100	6.04
2013	102.4	2.40
2014	101.6	0.78(
2015	104	2.36
2016	104.1	0.10
2017	104.3	0.19
2018	104.7	0.38
2019	104.5	(0.19)
2020	106.2	1.63
معدل النمو المركب %		
	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	8.63
	معدل التضخم	(16.78)

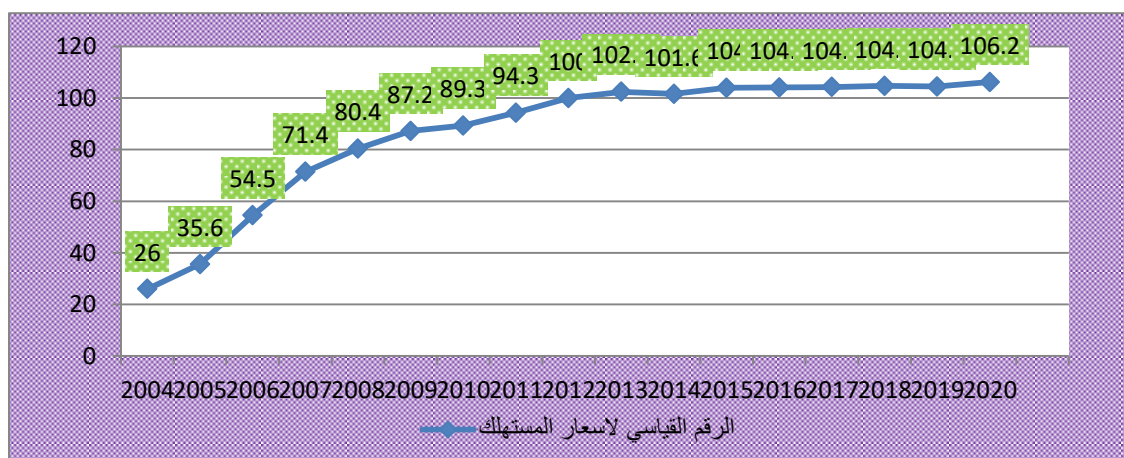
المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية لسنوات مختلفة.
- $\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة الحالية} - \text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة السابقة}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة السابقة}} \times 100$
- الارقام بين القوسين سالبة.

ومن خلال بيانات الجدول (2) والشكل (3) يوضحان تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في العراق ومنه نلاحظ ان معدل التضخم بدأ بالارتفاع خلال الاعوام (2006-2004) اذ بلغ

معدل التضخم عام (2005) (36.92%) وارتفع عام (2006) إذ بلغ (53.09%) وهي اعلى نسبة يشهدها العراق خلال مدة البحث ويعود السبب في هذا الارتفاع الى الصدمات التي حدثت في القطاعات الاقتصادية المختلفة ولاسيما قطاع الوقود والطاقة مع ارتفاع اسعار الوقود بسبب رفع الدعم عنه وعن بعض السلع الاخرى الذي انعكس على ارتفاع تكاليف النقل وتكاليف الانتاج، وشهد معدل التضخم خلال الاعوام (2007-2013) نموا ولكن بمعدلات تنازلية ومتذبذبة بالارتفاع والانخفاض والسبب في هذا الانخفاض هو نجاح السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي في تحقيق الاستقرار في مستويات الاسعار وكذلك تحسن الوضع الامني، ثم استمر معدل التضخم بالانخفاض الى ان بلغ عام (2014) سالب (-0.78%) الأمر الذي يدل على عدم وجود ضغوط تضخمية وان هناك حالة انكماش في الاقتصاد العراقي، ثم عاود معدل التضخم مرة أخرى النمو ولكن بمعدلات متفاوتة خلال المدة من (2015-2018) فقد بلغ معدل التضخم عام (2015) (2.36%) واستمر بالانخفاض الى عام (2019) فبلغ سالب (-0.19%) ويعود السبب في ذلك الى تحسن الاوضاع الامنية وارتفاع اسعار النفط مما انعكس ايجابياً على المؤشرات الاقتصادية، أما في عام (2020) فقد ارتفع معدل التضخم ليصل الى (1.63) ويعزى سبب ذلك الارتفاع الى المساعدات والقروض والمنح فضلاً عن ذلك الانفتاح على العالم الخارجي وزيادة الانفاق الحكومي وهذا بدوره ادى الى زيادة الطلب على السلع والخدمات وارتفاع المستوى العام للأسعار ومن ثم ارتفاع معدل التضخم، أما بالنسبة الى الارقام القياسية لأسعار المستهلك يلاحظ انها في اتجاه تصاعدي متذبذب طيلة المدة (2004-2020) كما موضح في الجدول (2)، والشكلين (3) (4) يوضحان الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020) ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020).

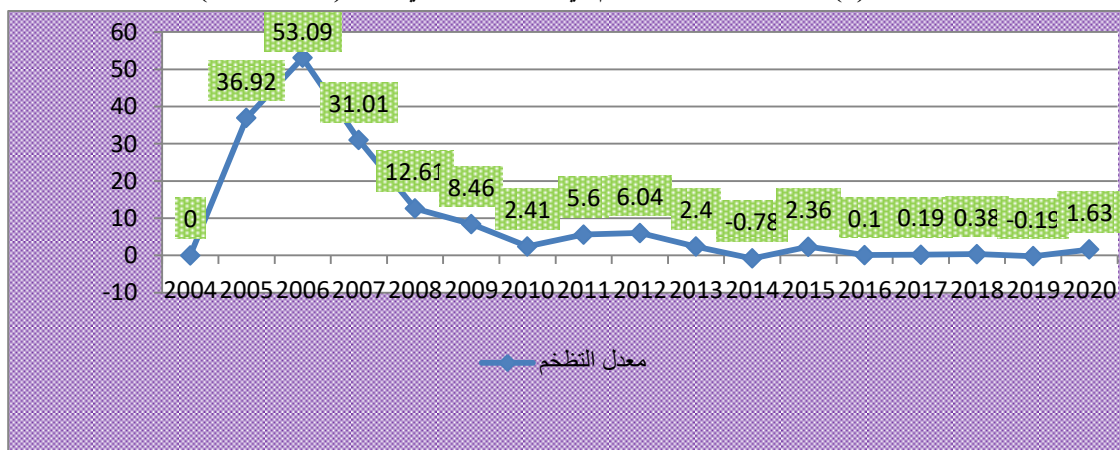
الشكل (3) يبين تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020).



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

إذ تبين لنا من خلال الشكل (4) أن معدل التضخم في الاقتصاد العراقي قد شهد تطوراً واضحاً خلال المدة (2004-2020) وكما هو موضح أدناه.

شكل (4) يبين تطور معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020).



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

تعد نافذة العملة الاجنبية الطريق المناسب لتحديد سعر صرف الدينار في الاقتصاد العراقي بعد عام (2003) وقد تم اعتمادها كمثبت اسمي لتوقعات الجمهور التضخمية ضمن السياسات التي تم اعتمادها من قبل البنك المركزي للتدخل في سوق الصرف من اجل استقراره، لكن المشكلة لا تنحصر في نافذة العملة فقط بل لها ابعاداً اخرى مرتبطة بتطوير القطاعات الانتاجية في الاقتصاد العراقي وقد تكون معدومة، وهذا أدى الى دفع القطاع الخاص الى استيراد اغلب السلع من الخارج، ويمارس الاحتياطي دوراً اساسياً في تمويل الاستيراد عن طريق نافذة بيع العملة (صالح، 2008:2) وبيانات الجدول (3) تبين العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020) وكالاتي:

جدول (3) تحليل العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

السنوات	سعر الصرف الموازي	معدل التغير لسعر الصرف الموازي	معدل التضخم %
2004	1454	----	-----
2005	1472	1.24	36.92
2006	1475	0.2	53.09
2007	1267	(14.1)	31.01
2008	1203	(5.05)	12.61
2009	1182	(1.75)	8.46
2010	1185	0.25	2.41
2011	1196	0.93	5.6
2012	1233	3.09	6.04
2013	1232	(0.08)	2.4
2014	1214	(1.46)	(0.78)
2015	1247	2.72	2.36
2016	1275	2.25	0.1
2017	1258	(1.33)	0.19
2018	1209	(3.9)	0.38
2019	1196	(1.08)	(0.19)
2020	1234	3.18	1.63

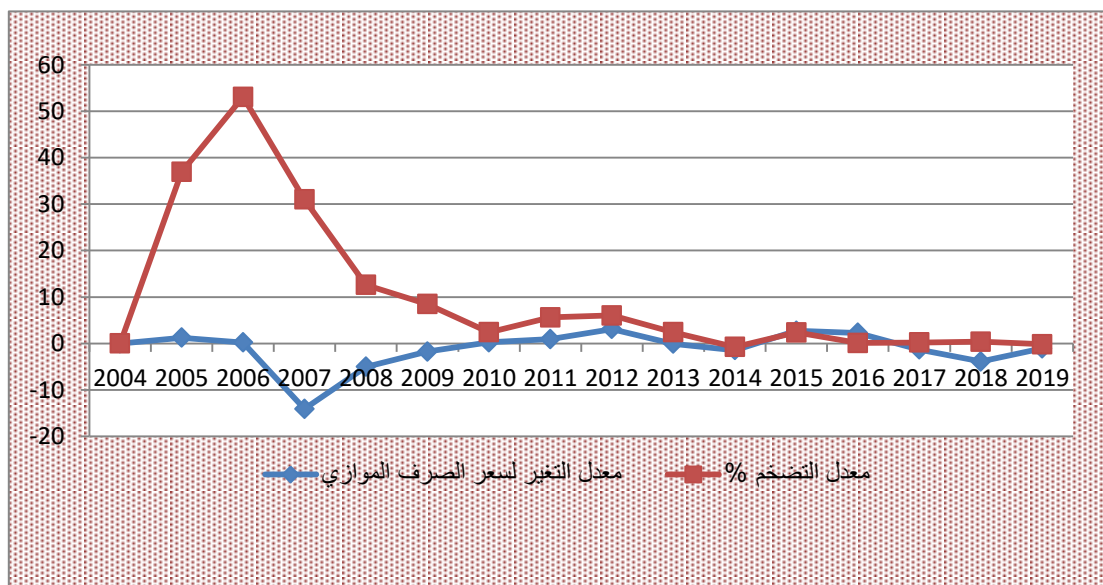
المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على

- اصدارات البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والبحوث اعداد مختلفة للسنوات (2004-2020).
- تم احتساب معدل التغير السنوي من قبل الباحثين، القيم بين قوسين سالبة.

يتبين من خلال بيانات الجدول (3) أن سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار في السوق الموازي خلال مدة البحث كان مستقراً نسبياً بعد البدء بتطبيق نافذة بيع العملة، فضلاً عن اجراءات السياسة النقدية الهادفة الى تحسين قيمة الدينار واستقرار صرفه من خلال الاستقلالية التي منحت للبنك المركزي العراقي بقانون (56) لسنة (2004) التي استطاعت من خلاله السلطة النقدية من انهاء تبعيتها للسياسة المالية الذي اسهم في الحفاظ على قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار (البنك المركزي العراقي، 2004:6)، إذ بلغ سعر الصرف (1454) دينار للدولار الواحد في عام (2004)، أما في الاعوام (2005-2008) فقد شهد سعر الصرف تحسناً إذ بلغ عام (2008) (1203) دينار للدولار الواحد وبمعدل تغير سنوي سالب (5.05%) وهذا يدل على ان البنك المركزي مازال مستمراً في رفع قيمة الدينار العراقي، أما معدل التضخم فقد انخفض لنفس العام الى (12.61%)، أما في عام (2009) فقد بلغ سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار (1182) وبمعدل تغير سنوي سالب (-1.75%) وقد رافق هذا التحسن انخفاض في معدل التضخم إذ بلغ لنفس العام (8.46%) ويعزى ذلك التحسن للأثر الايجابي الذي تركته السياسة النقدية للبنك المركزي من خلال دعم الدينار عن طريق نافذة بيع العملة، أما المدة المحصورة بين (2010-2014) على الرغم من التحسن في قيمة الدينار العراقي الا ان سعر الصرف اخذ بالتراجع خلال هذه المدة فقد وصل عام (2014) سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار (1214) وبمعدل تغير سالب (1.46%) اما معدل التضخم فقد

انخفض الى (0.78-%)، واستمر سعر الصرف بالارتفاع فقد بلغ عام (2016) (1275) دينار للدولار الواحد وبمعدل تغير (2.25%) ويعود السبب الى ارتفاع مواطنين للعملة الاجنبية لأغراض السفر والعلاج الطبي فضلاً عن تطور البنك المركزي لإجراءات بيع العملة من خلال تشجيع المصارف على اعتماد آلية فتح اعتمادات مستنديه بدل من الحوالات اما معدل التضخم فقد انخفض الى (0.1%) ويعزى سبب هذا الانخفاض الى الانخفاض في الانفاق الحكومي خلال هذه العام بسبب الاوضاع الامنية التي مرت بها بعض المحافظات، اما في الاعوام (2017-2019) فقد شهد سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار انخفاضاً فقد بلغ في عام (2019) (1196) وبمعدل تغير سنوي سالب (-1.08%) وذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط مما اسهم بشكل كبير في ارتفاع واردات العراق من العملة الاجنبية، وهذا كله ادى الى انخفاض معدل التضخم (0.19-%)، أما في عام (2020) فقد ارتفع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الى (1234) وبمعدل تغير سنوي (3.18%) وذلك بسبب انتشار جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية اما معدل التضخم فقد ارتفع الى (1.63%) وذلك بسبب تعطل جميع الصناعات عن العمل ومنع استيراد السلع من الخارج، والشكل البياني (5) يوضح العلاقة بين معدل التغير في سعر الصرف الموازي ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.

الشكل البياني (5) يبين تطور معدل التغير لسعر الصرف الموازي ومعدل التضخم.



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- 1- شهدت المدة (2004-2020) تحسناً واضحاً في سعر صرف الدينار العراقي فضلاً عن ذلك كان هنالك تلاشي للفرق بين السعرين الرسمي والموازي خلال مدة البحث بفعل اجراءات السياسة النقدية التي كانت تهدف الى تحسين قيمة الدينار واستقرار سعر صرفه عن طريق الاستقلالية التي منحت للبنك المركزي العراقي بقانون (56 لسنة 2004) استطاعت عن طريقه السلطة النقدية من انهاء تبعيتها للسياسة المالية واتباعها لنظام الصرف المعموم المدار الذي ساهم في الحفاظ على قيمة الدينار العراقي.
- 2- كما شهدت المدة (2004-2020) استقراراً نسبياً في المستوى العام للأسعار وكذلك انخفاض معدلات التضخم نتيجة عمل البنك المركزي العراقي على تخفيضه ورفع قيمة العملة المحلية.
- 3- من بيانات السلسلة الزمنية لسعر الصرف التي تم اعداد البحث على اساسها وهي (2004-2020) نجح البنك المركزي العراقي في سياسته تجاه سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي، إذ كان هناك استقرار نسبي لسعر الصرف خلال مدة البحث.
- 4- تعد ظاهرة التضخم من اهم المؤشرات لتحديد قيمة العملة المحلية.

التوصيات:

- 1- ينبغي على الحكومة عدم التدخل في عمل البنك المركزي العراقي حتى تعمل الاستقلالية عملها في تحقيق الاستقرار السعري عن طريق اداة سعر الصرف، إذ ان سعر الصرف مسألة تخص السياسة النقدية، وان المزاد العلني يعمل للسيطرة على عرض الكتلة النقدية ورفع قيمة العملة المحلية.
- 2- بما ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي، يعتمد على الايرادات النفطية، إذ لابد على الحكومة الاهتمام بتنوع الهيكل الاقتصادي العراقي لتجنب آثار الصدمات التي قد يتعرض لها الاقتصاد سواء كانت هذه الآثار نتيجة انخفاض اسعار النفط أو أي آثار أخرى ممكن أن تؤثر على قيمة العملة المحلية.
- 3- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة على سعر الصرف من أجل المحافظة على مستوى منخفض لسعر الصرف والسعي الى رفع قيمة العملة المحلية وذلك بسبب التأثير الكبير لهذه العوامل على سعر الصرف والذي ينعكس بدوره على قيمة العملة المحلية.
- 4- من الضروري على البنك المركزي العراقي ووزارة المالية العمل على انشاء صندوق سيادي استثماري من اجل المحافظة على قيمة العملة المحلية يتم تمويله عن طريق الزيادات الحاصلة في أسعار النفط في الاسواق العالمية.

المصادر

- 1- الجبوري، سوسن كريم هودان (2015)، التحليل الكمي لنافذة بيع العملة الاجنبية واثرها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة (2000-2013) باستخدام نموذج كرانجر، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد (13)، الاصدار (36).
- 2- خليل، سامي (1994)، نظرية الاقتصاد الكلي الجزء الثاني، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة. ط (1)

- . دار القاهرة وكالة الاهرام.
- 3- داغر، محمود محمد محمود. عاشور، إحسان صبر (2014)، العلاقة السببية بين عرض النقد والتضخم وسعر الصرف في العراق للمدة (1990-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد (20)، العدد (78)، العراق.
- 4- دانيالز، جوزيف. فانهوز، دفيد (2010)، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ، الرياض.
- 5- الشكري، عبد العظيم (2013)، اثر سعر الصرف على التضخم النقدي في العراق للمدة (2010-1991)، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية، المجلد (15)، العدد (4)، العراق.
- 6- الشمري، ناظم محمد نوري (1988)، النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق.
- 7- صادق، مدحت (1997)، النقود الدولية وعمليات الصرف الاجنبي، دار غريب، القاهرة.
- 8- صالح، مظهر محمد (2008)، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، بغداد.
- 9- عبدالرحمن، زهراء فارس خليل (2019)، تحليل العلاقة بين ضغط الانفاق ونافذة العملة واثره على سعر صرف الدينار العراقي، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية، المجلد (25)، العدد (112).
- 10- العنبي، عبد الحسين (2019)، سعر الصرف المغالى فيه، دار الكتب ط (1)، العراق.
- 11- عوض الله. زينب، الغولي. محمد أسامة (2003)، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
- 12- الغالي، عبد الحسين جليل عبد الحسن (2011)، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء، عمان.
- 13- كريم، فلاح حسن (2010)، دور السياسة النقدية في استقرار سعر الصرف في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 14- ياسين، كمال صادق (2012)، تغيير قيمة النقود واثره على الديون، مطبعة ماردين، اربيل.
- 15- Rode, Sanjay (2012), "Advanced Macroeconomics", Sanjay Rode & bookboon.com, ISBN.